

الحكومة تدعو مجلس الأمن إلى موقف أكثر حزماً ضد النظام الإيراني ومعرقلي العملية السياسية في اليمن

وأكد البيان ان التطورات الأخيرة في المنطقة أثبتت أن الأزمة اليمنية ليست نزاعاً داخلياً، بل مواجهة مفتوحة مع مشروع تخريبي يهدد بصورة مباشرة الامن الإقليمي والدولي. وقال: "فالمليشيات الحوثية لم تعد فقط تلك الجماعة المتمردة التي انقلبت على التوافق الوطني، ومؤسسات الدولة الشرعية، بل تحولت إلى ذراع عسكري مرتبط بالبحرس الثوري الإيراني، مستخدمة الأراضي اليمنية لتهديد دول المنطقة، واستهداف الملاحة الدولية، وأبتراز الاقتصاد العالمي، في سعيها لتحسين شروط داعمها التفاوضية دون الاكترآت بمصالح الشعب اليمني.

وقد أكدت هذه المليشيات مرارا ارتهاها لمشروع النظام الإيراني، وصولاً إلى إعلانها الأخير الانخراط في الدفاع عن هذا النظام وحلفائه، بما يؤكد أن جزءاً عزيماً من أرضنا بات بالفعل منصة لمشروع إقليمي عابر للحدود، وهو ما يفرض على المجتمع الدولي التعامل مع هذه الحقائق بمسؤولية، وحزم.

وجدد مجلس القيادة الرئاسي والحكومة التزامهما الصادق بخيار السلام، ودعمهما الكامل لكل الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى إنهاء الحرب، وفي مقدمتها جهود المبعوث الخاص للأمم المتحدة، استناداً إلى المرجعيات المتفق عليها، وفي طلبعتها قرار مجلس الأمن 2216.

وأشارت الحكومة إلى أن تجربة السنوات الماضية أثبتت أن السلام المستدام لا يتحقق بمجرد وقف إطلاق النار، ولا عبر تقاسم النفوذ بين الدولة والمليشيات، وإنما بقيام دولة تحترم وحدها والحدود والقوة، وتمارس سيادتها على كامل أراضيها، وتمنع استخدامها لتهديد أمن دول الجوار، والممرات المائية، وسلاسل الامداد، والسلام والأمن الدوليين.

وأكدت الجمهورية اليمنية أن احتواء التصعيد في المنطقة لن يتحقق عبر الكنفاء بإدارة نتائجه، وإنما بمعالجة أحد أهم أسبابه، المتمثل في استمرار وجود مليشيات إرهابية مارقة، تنازع الدولة سلطاتها الحصرية بما في ذلك اختطاف قراري الحرب والسلم خدمة لأجندة خارجية.

وأشار البيان إلى ان الحكومة اليمنية تعاملت بمسؤولية عالية مع الجهور التي أفضت إلى الاتفاق الأخير بشأن تبادل المحتجزين، إيماناً منها بأن لم شمل الأسر اليمنية يمثل انتصاراً للقيم الإنسانية قبل أن يكون إنجازاً سياسياً.

واعربت الحكومة في بيانها عن خالص تقديرنا للأشقاء في المملكة العربية السعودية، ومكتب المبعوث الخاص للأمم العام، والأشقاء في المملكة الأردنية الهاشمية، وسلطنة عمان، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وكل من أسهم في إنجاز هذا الاتفاق.

وأكدت الحكومة مواصلة جهودها لمعالجة التحديات الاقتصادية والإنسانية، رغم استمرار توقف الصادرات النفطية جراء الهجمات الحوثية الإرهابية، وما ترتب عليها من حرمان الدولة من أهم مواردها السيادية التي كانت موجهة في الأساس للحد من وطأة إحدى أكبر الأزمات الإنسانية في العالم.

وجددت الشكر والتقدير للمملكة العربية السعودية الشقيقة على مواقفها الأخوية المخلصة، والتزامها القوي بدعم الشعب اليمني وقيادته السياسية على كافة المستويات، التي كان آخرها منحة المشتقات النفطية التي سستهم في التخفيف من معاناة المواطنين وتحسين الخدمات الأساسية، وفي مقدمتها الكهرباء.



2140 (2014) و 2216 (2015)، ومع الالتزامات الواردة في المرجعيات المدعومة إقليمياً ودولياً.

وقالت الحكومة في بيانها: هذه التطورات أمام معاليكم، فإنها تأمل من مجلسكم الموقر، ومن خلال صلاحياتكم ومسؤولياتكم بموجب ميثاق الأمم المتحدة، مواصلة تنبيه كافة الأطراف إلى المخاطر التي تمثلها هذه الممارسات على فرص السلام، والتأكيد على ضرورة التطبيق الحازم لقرارات مجلس الأمن بحق جميع الأفراد والكيانات التي يثبت تورطها في تفويض العملية السياسية أو تهديد السلم والأمن والاستقرار في اليمن.

وأكدت الحكومة إن اليمن لا يطلب من المجتمع الدولي أن يخوض معركة نيابة عنه، وإنما يطلب دعماً واضحاً لتطلعات شعبه في الامن والاستقرار والسلام والتنمية، واستعادة مؤسساته الوطنية، وحققها في بسط سلطاتها على كامل أراضيها، وإنهاء جميع مظاهر السلاح خارج الدولة.

وأكد البيان ان البحر الأحمر يبدأ من البر اليمني، وحماية الملاحة الدولية تبدأ بدعم الدولة اليمنية، وليس بإدارة نتائج تعزها، فكلما تأخر المجتمع الدولي في معالجة مصدر التهديد، ارتفعت كلفة حماية الأمن الإقليمي والدولي.

وجددت الجمهورية اليمنية دعوتها إلى هذا المجلس لاتخاذ موقف أكثر حزماً تجاه استمرار التدخلات الإيرانية في الشأن اليمني، وتحقيف مصادر تمويل وتسليح المليشيات، باعتبار ذلك الطريق الأقصر لتحقيق السلام الدائم، ليس في اليمن وحده، وإنما في المنطقة بأسرها.

وكما جددت الحكومة اليمنية تضامنها الكامل مع مجتمع العمل الإنساني والحقوقي، فإنها تؤكد استعدادها لتقديم كل ما يلزم للإفراج عن كافة المحتجزين والمخفيين قسراً في سجون المليشيات الحوثية المدعومة من النظام الإيراني.

ودعت المجلس إلى مواصلة الضغط حتى إطلاق سراحهم دون قيد أو شرط، مشيرة إلى انه قبل أيام فقط، مر عامان على الاحتجاز التعسفي الذي نفذته المليشيات الحوثية المدعومة من النظام الإيراني بحق العشرات من موظفي الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والبعثات الدبلوماسية والمجتمع المدني، في انتهاك غير مسبوق للقانون الدولي الإنساني حول العالم منذ إنشاء هذا المجلس.

وقال: "إن هذه المناسبة لا تذكرنا فقط بمعاناة هؤلاء الأبرياء، وإنما تذكرنا أيضاً بحقيقة جهرية لا ينبغي أن تغيب عن أي نقاش حول اليمن، وهي أن هذه الجماعة التي تحتجز موظفي الأمم المتحدة بسبب قيامهم بعملهم الإنساني، هي ذاتها المليشيا التي لطالما طالب المجتمع الدولي بالجلوس معها على طاولة المفاوضات".

نيويورك / سبأ: دعت الحكومة اليمنية، مجلس الأمن إلى الاضطلاع بمسؤوليته في تحديث قائمة الجزاءات كلما اقتضت الوقائع ذلك، وبما يشمل جميع الأفراد والجهات التي يثبت انخراطها في الأعمال التخريبية أو المعرقة للعملية السياسية، أو التي تسعى إلى فرض اجراءات أحادية بالقوة أو تفويض مؤسسات الدولة ومرجعيات المرحلة الانتقالية.

وجددت الحكومة في بيان الجمهورية اليمنية أمام مجلس الأمن في الجلسة المفتوحة حول الحالة في الشرق الأوسط (اليمن) الذي القاه مندوب اليمن الدائم لدى الأمم المتحدة السفير عبد الله السعدي، استعدادها الكامل للتعاون مع الأمم المتحدة ولجنة العقوبات، وتزويدهم بأي معلومات أو وثائق إضافية قد تكون لازمة لاستكمال الإجراءات الضامنة لمساءلة كل من يقوض مؤسسات الدولة أو يعرقل تنفيذ الاتفاقات والمرجعيات المدعومة من هذا المجلس، أيا كانت صفته أو الجهة التي ينتهي إليها، لأن الإفلات من المساءلة لن يؤدي إلا إلى تشجيع مزيد من الانتهاكات، وتفويض العدالة، وتغذية قوى الإرهاب والتطرف، وتمكينها من تنفيذ مخططاتها الاجرامية التي تصب جميعها في صالح المشروع الحوثي الأكثر خطراً على أمن واستقرار اليمن والمنطقة.

وأكد البيان ان الحكومة أثبتت خلال الأشهر الماضية قدرتها على احتواء تحديات داخلية معقدة، والحفاظ على مؤسساتها الوطنية، والمضي في تنفيذ استحقاقات المرحلة الانتقالية بما في ذلك توحيد القرار الأمني والعسكري، والتزامها الثابت بمعالجة القضية الجنوبية العادلة، وجبر الضرر، وضمان الشراكة العادلة، عبر حوار جنوبي شامل برعاية الأشقاء في المملكة العربية السعودية، يليي جميع التطلعات المشروعة.

وأوضح ان الحكومة التزمت، طوال المرحلة الماضية، بأعلى درجات ضبط النفس، ومنحت الفرصة تلو الأخرى لمعالجة التحديات الداخلية بالحوار، وطى صفحة الماضي، والتفرغ لمعركة استعادة مؤسسات الدولة وبناء المستقبل الذي يستحقه جميع اليمنيين.

وقالت الحكومة: "غير أن بعض القيادات والقوى اختارت الاستمرار في تفويض مؤسسات الدولة، والسعي إلى عرقلة تنفيذ الالتزامات الوطنية والدولية، وتعطيل عمل الحكومة، ودعم مجاميع مسلحة من شأنها تهديد السلم الأهلي، والإضرار بالعملية الانتقالية والجهود الحميدة التي يدعمها هذا المجلس لتحقيق التسوية الشاملة في البلاد.

وأضافت: «اتخذت مؤسسات الدولة في هذا السياق، وفقاً للدستور والقانون، جملة من الإجراءات بحق عدد من المتورطين في أعمال التمرد، والفساد، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وعلى رأسهم عيروس الزبيدي المتهم بجريمة الخيانة العظمى».

وذكرت الحكومة مجلس الامن بما شهدته المرحلة الأخيرة من تحركات سياسية وعسكرية واجراءات أحادية مستمرة، من شأنها ان تهدد بصورة مباشرة جهود التهدة، ووحدة اليمن وسيادته وسلامة أراضي، وزعزعة السلم والأمن الوطني، بما يتعارض مع أحكام قرارات مجلس الأمن، وفي مقدمتها القراران

2140 (2014) و 2216 (2015)، ومع الالتزامات الواردة في المرجعيات المدعومة إقليمياً ودولياً.

وقالت الحكومة في بيانها: هذه التطورات أمام معاليكم، فإنها تأمل من مجلسكم الموقر، ومن خلال صلاحياتكم ومسؤولياتكم بموجب ميثاق الأمم المتحدة، مواصلة تنبيه كافة الأطراف إلى المخاطر التي تمثلها هذه الممارسات على فرص السلام، والتأكيد على ضرورة التطبيق الحازم لقرارات مجلس الأمن بحق جميع الأفراد والكيانات التي يثبت تورطها في تفويض العملية السياسية أو تهديد السلم والأمن والاستقرار في اليمن.

وأكدت الحكومة إن اليمن لا يطلب من المجتمع الدولي أن يخوض معركة نيابة عنه، وإنما يطلب دعماً واضحاً لتطلعات شعبه في الامن والاستقرار والسلام والتنمية، واستعادة مؤسساته الوطنية، وحققها في بسط سلطاتها على كامل أراضيها، وإنهاء جميع مظاهر السلاح خارج الدولة.

وأكد البيان ان البحر الأحمر يبدأ من البر اليمني، وحماية الملاحة الدولية تبدأ بدعم الدولة اليمنية، وليس بإدارة نتائج تعزها، فكلما تأخر المجتمع الدولي في معالجة مصدر التهديد، ارتفعت كلفة حماية الأمن الإقليمي والدولي.

وجددت الجمهورية اليمنية دعوتها إلى هذا المجلس لاتخاذ موقف أكثر حزماً تجاه استمرار التدخلات الإيرانية في الشأن اليمني، وتحقيف مصادر تمويل وتسليح المليشيات، باعتبار ذلك الطريق الأقصر لتحقيق السلام الدائم، ليس في اليمن وحده، وإنما في المنطقة بأسرها.

وكما جددت الحكومة اليمنية تضامنها الكامل مع مجتمع العمل الإنساني والحقوقي، فإنها تؤكد استعدادها لتقديم كل ما يلزم للإفراج عن كافة المحتجزين والمخفيين قسراً في سجون المليشيات الحوثية المدعومة من النظام الإيراني.

ودعت المجلس إلى مواصلة الضغط حتى إطلاق سراحهم دون قيد أو شرط، مشيرة إلى انه قبل أيام فقط، مر عامان على الاحتجاز التعسفي الذي نفذته المليشيات الحوثية المدعومة من النظام الإيراني بحق العشرات من موظفي الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والبعثات الدبلوماسية والمجتمع المدني، في انتهاك غير مسبوق للقانون الدولي الإنساني حول العالم منذ إنشاء هذا المجلس.

وقال: "إن هذه المناسبة لا تذكرنا فقط بمعاناة هؤلاء الأبرياء، وإنما تذكرنا أيضاً بحقيقة جهرية لا ينبغي أن تغيب عن أي نقاش حول اليمن، وهي أن هذه الجماعة التي تحتجز موظفي الأمم المتحدة بسبب قيامهم بعملهم الإنساني، هي ذاتها المليشيا التي لطالما طالب المجتمع الدولي بالجلوس معها على طاولة المفاوضات".

وقال: "إن هذه المناسبة لا تذكرنا فقط بمعاناة هؤلاء الأبرياء، وإنما تذكرنا أيضاً بحقيقة جهرية لا ينبغي أن تغيب عن أي نقاش حول اليمن، وهي أن هذه الجماعة التي تحتجز موظفي الأمم المتحدة بسبب قيامهم بعملهم الإنساني، هي ذاتها المليشيا التي لطالما طالب المجتمع الدولي بالجلوس معها على طاولة المفاوضات".

وقال: "إن هذه المناسبة لا تذكرنا فقط بمعاناة هؤلاء الأبرياء، وإنما تذكرنا أيضاً بحقيقة جهرية لا ينبغي أن تغيب عن أي نقاش حول اليمن، وهي أن هذه الجماعة التي تحتجز موظفي الأمم المتحدة بسبب قيامهم بعملهم الإنساني، هي ذاتها المليشيا التي لطالما طالب المجتمع الدولي بالجلوس معها على طاولة المفاوضات".

وقال: "إن هذه المناسبة لا تذكرنا فقط بمعاناة هؤلاء الأبرياء، وإنما تذكرنا أيضاً بحقيقة جهرية لا ينبغي أن تغيب عن أي نقاش حول اليمن، وهي أن هذه الجماعة التي تحتجز موظفي الأمم المتحدة بسبب قيامهم بعملهم الإنساني، هي ذاتها المليشيا التي لطالما طالب المجتمع الدولي بالجلوس معها على طاولة المفاوضات".

وقال: "إن هذه المناسبة لا تذكرنا فقط بمعاناة هؤلاء الأبرياء، وإنما تذكرنا أيضاً بحقيقة جهرية لا ينبغي أن تغيب عن أي نقاش حول اليمن، وهي أن هذه الجماعة التي تحتجز موظفي الأمم المتحدة بسبب قيامهم بعملهم الإنساني، هي ذاتها المليشيا التي لطالما طالب المجتمع الدولي بالجلوس معها على طاولة المفاوضات".

وقال: "إن هذه المناسبة لا تذكرنا فقط بمعاناة هؤلاء الأبرياء، وإنما تذكرنا أيضاً بحقيقة جهرية لا ينبغي أن تغيب عن أي نقاش حول اليمن، وهي أن هذه الجماعة التي تحتجز موظفي الأمم المتحدة بسبب قيامهم بعملهم الإنساني، هي ذاتها المليشيا التي لطالما طالب المجتمع الدولي بالجلوس معها على طاولة المفاوضات".

وقال: "إن هذه المناسبة لا تذكرنا فقط بمعاناة هؤلاء الأبرياء، وإنما تذكرنا أيضاً بحقيقة جهرية لا ينبغي أن تغيب عن أي نقاش حول اليمن، وهي أن هذه الجماعة التي تحتجز موظفي الأمم المتحدة بسبب قيامهم بعملهم الإنساني، هي ذاتها المليشيا التي لطالما طالب المجتمع الدولي بالجلوس معها على طاولة المفاوضات".

وقال: "إن هذه المناسبة لا تذكرنا فقط بمعاناة هؤلاء الأبرياء، وإنما تذكرنا أيضاً بحقيقة جهرية لا ينبغي أن تغيب عن أي نقاش حول اليمن، وهي أن هذه الجماعة التي تحتجز موظفي الأمم المتحدة بسبب قيامهم بعملهم الإنساني، هي ذاتها المليشيا التي لطالما طالب المجتمع الدولي بالجلوس معها على طاولة المفاوضات".

وقال: "إن هذه المناسبة لا تذكرنا فقط بمعاناة هؤلاء الأبرياء، وإنما تذكرنا أيضاً بحقيقة جهرية لا ينبغي أن تغيب عن أي نقاش حول اليمن، وهي أن هذه الجماعة التي تحتجز موظفي الأمم المتحدة بسبب قيامهم بعملهم الإنساني، هي ذاتها المليشيا التي لطالما طالب المجتمع الدولي بالجلوس معها على طاولة المفاوضات".

وقال: "إن هذه المناسبة لا تذكرنا فقط بمعاناة هؤلاء الأبرياء، وإنما تذكرنا أيضاً بحقيقة جهرية لا ينبغي أن تغيب عن أي نقاش حول اليمن، وهي أن هذه الجماعة التي تحتجز موظفي الأمم المتحدة بسبب قيامهم بعملهم الإنساني، هي ذاتها المليشيا التي لطالما طالب المجتمع الدولي بالجلوس معها على طاولة المفاوضات".

وقال: "إن هذه المناسبة لا تذكرنا فقط بمعاناة هؤلاء الأبرياء، وإنما تذكرنا أيضاً بحقيقة جهرية لا ينبغي أن تغيب عن أي نقاش حول اليمن، وهي أن هذه الجماعة التي تحتجز موظفي الأمم المتحدة بسبب قيامهم بعملهم الإنساني، هي ذاتها المليشيا التي لطالما طالب المجتمع الدولي بالجلوس معها على طاولة المفاوضات".

وقال: "إن هذه المناسبة لا تذكرنا فقط بمعاناة هؤلاء الأبرياء، وإنما تذكرنا أيضاً بحقيقة جهرية لا ينبغي أن تغيب عن أي نقاش حول اليمن، وهي أن هذه الجماعة التي تحتجز موظفي الأمم المتحدة بسبب قيامهم بعملهم الإنساني، هي ذاتها المليشيا التي لطالما طالب المجتمع الدولي بالجلوس معها على طاولة المفاوضات".

وقال: "إن هذه المناسبة لا تذكرنا فقط بمعاناة هؤلاء الأبرياء، وإنما تذكرنا أيضاً بحقيقة جهرية لا ينبغي أن تغيب عن أي نقاش حول اليمن، وهي أن هذه الجماعة التي تحتجز موظفي الأمم المتحدة بسبب قيامهم بعملهم الإنساني، هي ذاتها المليشيا التي لطالما طالب المجتمع الدولي بالجلوس معها على طاولة المفاوضات".

وقال: "إن هذه المناسبة لا تذكرنا فقط بمعاناة هؤلاء الأبرياء، وإنما تذكرنا أيضاً بحقيقة جهرية لا ينبغي أن تغيب عن أي نقاش حول اليمن، وهي أن هذه الجماعة التي تحتجز موظفي الأمم المتحدة بسبب قيامهم بعملهم الإنساني، هي ذاتها المليشيا التي لطالما طالب المجتمع الدولي بالجلوس معها على طاولة المفاوضات".

وقال: "إن هذه المناسبة لا تذكرنا فقط بمعاناة هؤلاء الأبرياء، وإنما تذكرنا أيضاً بحقيقة جهرية لا ينبغي أن تغيب عن أي نقاش حول اليمن، وهي أن هذه الجماعة التي تحتجز موظفي الأمم المتحدة بسبب قيامهم بعملهم الإنساني، هي ذاتها المليشيا التي لطالما طالب المجتمع الدولي بالجلوس معها على طاولة المفاوضات".

وقال: "إن هذه المناسبة لا تذكرنا فقط بمعاناة هؤلاء الأبرياء، وإنما تذكرنا أيضاً بحقيقة جهرية لا ينبغي أن تغيب عن أي نقاش حول اليمن، وهي أن هذه الجماعة التي تحتجز موظفي الأمم المتحدة بسبب قيامهم بعملهم الإنساني، هي ذاتها المليشيا التي لطالما طالب المجتمع الدولي بالجلوس معها على طاولة المفاوضات".

وقال: "إن هذه المناسبة لا تذكرنا فقط بمعاناة هؤلاء الأبرياء، وإنما تذكرنا أيضاً بحقيقة جهرية لا ينبغي أن تغيب عن أي نقاش حول اليمن، وهي أن هذه الجماعة التي تحتجز موظفي الأمم المتحدة بسبب قيامهم بعملهم الإنساني، هي ذاتها المليشيا التي لطالما طالب المجتمع الدولي بالجلوس معها على طاولة المفاوضات".

وقال: "إن هذه المناسبة لا تذكرنا فقط بمعاناة هؤلاء الأبرياء، وإنما تذكرنا أيضاً بحقيقة جهرية لا ينبغي أن تغيب عن أي نقاش حول اليمن، وهي أن هذه الجماعة التي تحتجز موظفي الأمم المتحدة بسبب قيامهم بعملهم الإنساني، هي ذاتها المليشيا التي لطالما طالب المجتمع الدولي بالجلوس معها على طاولة المفاوضات".

نيويورك / سبأ: دعت الحكومة اليمنية، مجلس الأمن إلى الاضطلاع بمسؤوليته في تحديث قائمة الجزاءات كلما اقتضت الوقائع ذلك، وبما يشمل جميع الأفراد والجهات التي يثبت انخراطها في الأعمال التخريبية أو المعرقة للعملية السياسية، أو التي تسعى إلى فرض اجراءات أحادية بالقوة أو تفويض مؤسسات الدولة ومرجعيات المرحلة الانتقالية.

وجددت الحكومة في بيان الجمهورية اليمنية أمام مجلس الأمن في الجلسة المفتوحة حول الحالة في الشرق الأوسط (اليمن) الذي القاه مندوب اليمن الدائم لدى الأمم المتحدة السفير عبد الله السعدي، استعدادها الكامل للتعاون مع الأمم المتحدة ولجنة العقوبات، وتزويدهم بأي معلومات أو وثائق إضافية قد تكون لازمة لاستكمال الإجراءات الضامنة لمساءلة كل من يقوض مؤسسات الدولة أو يعرقل تنفيذ الاتفاقات والمرجعيات المدعومة من هذا المجلس، أيا كانت صفته أو الجهة التي ينتهي إليها، لأن الإفلات من المساءلة لن يؤدي إلا إلى تشجيع مزيد من الانتهاكات، وتفويض العدالة، وتغذية قوى الإرهاب والتطرف، وتمكينها من تنفيذ مخططاتها الاجرامية التي تصب جميعها في صالح المشروع الحوثي الأكثر خطراً على أمن واستقرار اليمن والمنطقة.

وأكد البيان ان الحكومة أثبتت خلال الأشهر الماضية قدرتها على احتواء تحديات داخلية معقدة، والحفاظ على مؤسساتها الوطنية، والمضي في تنفيذ استحقاقات المرحلة الانتقالية بما في ذلك توحيد القرار الأمني والعسكري، والتزامها الثابت بمعالجة القضية الجنوبية العادلة، وجبر الضرر، وضمان الشراكة العادلة، عبر حوار جنوبي شامل برعاية الأشقاء في المملكة العربية السعودية، يليي جميع التطلعات المشروعة.

وأوضح ان الحكومة التزمت، طوال المرحلة الماضية، بأعلى درجات ضبط النفس، ومنحت الفرصة تلو الأخرى لمعالجة التحديات الداخلية بالحوار، وطى صفحة الماضي، والتفرغ لمعركة استعادة مؤسسات الدولة وبناء المستقبل الذي يستحقه جميع اليمنيين.

وقالت الحكومة: "غير أن بعض القيادات والقوى اختارت الاستمرار في تفويض مؤسسات الدولة، والسعي إلى عرقلة تنفيذ الالتزامات الوطنية والدولية، وتعطيل عمل الحكومة، ودعم مجاميع مسلحة من شأنها تهديد السلم الأهلي، والإضرار بالعملية الانتقالية والجهود الحميدة التي يدعمها هذا المجلس لتحقيق التسوية الشاملة في البلاد.

وأضافت: «اتخذت مؤسسات الدولة في هذا السياق، وفقاً للدستور والقانون، جملة من الإجراءات بحق عدد من المتورطين في أعمال التمرد، والفساد، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وعلى رأسهم عيروس الزبيدي المتهم بجريمة الخيانة العظمى».

وذكرت الحكومة مجلس الامن بما شهدته المرحلة الأخيرة من تحركات سياسية وعسكرية واجراءات أحادية مستمرة، من شأنها ان تهدد بصورة مباشرة جهود التهدة، ووحدة اليمن وسيادته وسلامة أراضي، وزعزعة السلم والأمن الوطني، بما يتعارض مع أحكام قرارات مجلس الأمن، وفي مقدمتها القراران

2140 (2014) و 2216 (2015)، ومع الالتزامات الواردة في المرجعيات المدعومة إقليمياً ودولياً.

وقالت الحكومة في بيانها: هذه التطورات أمام معاليكم، فإنها تأمل من مجلسكم الموقر، ومن خلال صلاحياتكم ومسؤولياتكم بموجب ميثاق الأمم المتحدة، مواصلة تنبيه كافة الأطراف إلى المخاطر التي تمثلها هذه الممارسات على فرص السلام، والتأكيد على ضرورة التطبيق الحازم لقرارات مجلس الأمن بحق جميع الأفراد والكيانات التي يثبت تورطها في تفويض العملية السياسية أو تهديد السلم والأمن والاستقرار في اليمن.

وأكدت الحكومة إن اليمن لا يطلب من المجتمع الدولي أن يخوض معركة نيابة عنه، وإنما يطلب دعماً واضحاً لتطلعات شعبه في الامن والاستقرار والسلام والتنمية، واستعادة مؤسساته الوطنية، وحققها في بسط سلطاتها على كامل أراضيها، وإنهاء جميع مظاهر السلاح خارج الدولة.

وأكد البيان ان البحر الأحمر يبدأ من البر اليمني، وحماية الملاحة الدولية تبدأ بدعم الدولة اليمنية، وليس بإدارة نتائج تعزها، فكلما تأخر المجتمع الدولي في معالجة مصدر التهديد، ارتفعت كلفة حماية الأمن الإقليمي والدولي.

وجددت الجمهورية اليمنية دعوتها إلى هذا المجلس لاتخاذ موقف أكثر حزماً تجاه استمرار التدخلات الإيرانية في الشأن اليمني، وتحقيف مصادر تمويل وتسليح المليشيات، باعتبار ذلك الطريق الأقصر لتحقيق السلام الدائم، ليس في اليمن وحده، وإنما في المنطقة بأسرها.

وكما جددت الحكومة اليمنية تضامنها الكامل مع مجتمع العمل الإنساني والحقوقي، فإنها تؤكد استعدادها لتقديم كل ما يلزم للإفراج عن كافة المحتجزين والمخفيين قسراً في سجون المليشيات الحوثية المدعومة من النظام الإيراني.

ودعت المجلس إلى مواصلة الضغط حتى إطلاق سراحهم دون قيد أو شرط، مشيرة إلى انه قبل أيام فقط، مر عامان على الاحتجاز التعسفي الذي نفذته المليشيات الحوثية المدعومة من النظام الإيراني بحق العشرات من موظفي الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والبعثات الدبلوماسية والمجتمع المدني، في انتهاك غير مسبوق للقانون الدولي الإنساني حول العالم منذ إنشاء هذا المجلس.

وقال: "إن هذه المناسبة لا تذكرنا فقط بمعاناة هؤلاء الأبرياء، وإنما تذكرنا أيضاً بحقيقة جهرية لا ينبغي أن تغيب عن أي نقاش حول اليمن، وهي أن هذه الجماعة التي تحتجز موظفي الأمم المتحدة بسبب قيامهم بعملهم الإنساني، هي ذاتها المليشيا التي لطالما طالب المجتمع الدولي بالجلوس معها على طاولة المفاوضات".

وقال: "إن هذه المناسبة لا تذكرنا فقط بمعاناة هؤلاء الأبرياء، وإنما تذكرنا أيضاً بحقيقة جهرية لا ينبغي أن تغيب عن أي نقاش حول اليمن، وهي أن هذه الجماعة التي تحتجز موظفي الأمم المتحدة بسبب قيامهم بعملهم الإنساني، هي ذاتها المليشيا التي لطالما طالب المجتمع الدولي بالجلوس معها على طاولة المفاوضات".

وقال: "إن هذه المناسبة لا تذكرنا فقط بمعاناة هؤلاء الأبرياء، وإنما تذكرنا أيضاً بحقيقة جهرية لا ينبغي أن تغيب عن أي نقاش حول اليمن، وهي أن هذه الجماعة التي تحتجز موظفي الأمم المتحدة بسبب قيامهم بعملهم الإنساني، هي ذاتها المليشيا التي لطالما طالب المجتمع الدولي بالجلوس معها على طاولة المفاوضات".

وقال: "إن هذه المناسبة لا تذكرنا فقط بمعاناة هؤلاء الأبرياء، وإنما تذكرنا أيضاً بحقيقة جهرية لا ينبغي أن تغيب عن أي نقاش حول اليمن، وهي أن هذه الجماعة التي تحتجز موظفي الأمم المتحدة بسبب قيامهم بعملهم الإنساني، هي ذاتها المليشيا التي لطالما طالب المجتمع الدولي بالجلوس معها على طاولة المفاوضات".

وقال: "إن هذه المناسبة لا تذكرنا فقط بمعاناة هؤلاء الأبرياء، وإنما تذكرنا أيضاً بحقيقة جهرية لا ينبغي أن تغيب عن أي نقاش حول اليمن، وهي أن هذه الجماعة التي تحتجز موظفي الأمم المتحدة بسبب قيامهم بعملهم الإنساني، هي ذاتها المليشيا التي لطالما طالب المجتمع الدولي بالجلوس معها على طاولة المفاوضات".

وقال: "إن هذه المناسبة لا تذكرنا فقط بمعاناة هؤلاء الأبرياء، وإنما تذكرنا أيضاً بحقيقة جهرية لا ينبغي أن تغيب عن أي نقاش حول اليمن، وهي أن هذه الجماعة التي تحتجز موظفي الأمم المتحدة بسبب قيامهم بعملهم الإنساني، هي ذاتها المليشيا التي لطالما طالب المجتمع الدولي بالجلوس معها على طاولة المفاوضات".

وقال: "إن هذه المناسبة لا تذكرنا فقط بمعاناة هؤلاء الأبرياء، وإنما تذكرنا أيضاً بحقيقة جهرية لا ينبغي أن تغيب عن أي نقاش حول اليمن، وهي أن هذه الجماعة التي تحتجز موظفي الأمم المتحدة بسبب قيامهم بعملهم الإنساني، هي ذاتها المليشيا التي لطالما طالب المجتمع الدولي بالجلوس معها على طاولة المفاوضات".

وقال: "إن هذه المناسبة لا تذكرنا فقط بمعاناة هؤلاء الأبرياء، وإنما تذكرنا أيضاً بحقيقة جهرية لا ينبغي أن تغيب عن أي نقاش حول اليمن، وهي أن هذه الجماعة التي تحتجز موظفي الأمم المتحدة بسبب قيامهم بعملهم الإنساني، هي ذاتها المليشيا التي لطالما طالب المجتمع الدولي بالجلوس معها على طاولة المفاوضات".

وقال: "إن هذه المناسبة لا تذكرنا فقط بمعاناة هؤلاء الأبرياء، وإنما تذكرنا أيضاً بحقيقة جهرية لا ينبغي أن تغيب عن أي نقاش حول اليمن، وهي أن هذه الجماعة التي تحتجز موظفي الأمم المتحدة بسبب قيامهم بعملهم الإنساني، هي ذاتها المليشيا التي لطالما طالب المجتمع الدولي بالجلوس معها على طاولة المفاوضات".

وقال: "إن هذه المناسبة لا تذكرنا فقط بمعاناة هؤلاء الأبرياء، وإنما تذكرنا أيضاً بحقيقة جهرية لا ينبغي أن تغيب عن أي نقاش حول اليمن، وهي أن هذه الجماعة التي تحتجز موظفي الأمم المتحدة بسبب قيامهم بعملهم الإنساني، هي ذاتها المليشيا التي لطالما طالب المجتمع الدولي بالجلوس معها على طاولة المفاوضات".

وقال: "إن هذه المناسبة لا تذكرنا فقط بمعاناة هؤلاء الأبرياء، وإنما تذكرنا أيضاً بحقيقة جهرية لا ينبغي أن تغيب عن أي نقاش حول اليمن، وهي أن هذه الجماعة التي تحتجز موظفي الأمم المتحدة بسبب قيامهم بعملهم الإنساني، هي ذاتها المليشيا التي لطالما طالب المجتمع الدولي بالجلوس معها على طاولة المفاوضات".

وقال: "إن هذه المناسبة لا تذكرنا فقط بمعاناة هؤلاء الأبرياء، وإنما تذكرنا أيضاً بحقيقة جهرية لا ينبغي أن تغيب عن أي نقاش حول اليمن، وهي أن هذه الجماعة التي تحتجز موظفي الأمم المتحدة بسبب قيامهم بعملهم الإنساني، هي ذاتها المليشيا التي لطالما طالب المجتمع الدولي بالجلوس معها على طاولة المفاوضات".

وقال: "إن هذه المناسبة لا تذكرنا فقط بمعاناة هؤلاء الأبرياء، وإنما تذكرنا أيضاً بحقيقة جهرية لا ينبغي أن تغيب عن أي نقاش حول اليمن، وهي أن هذه الجماعة التي تحتجز موظفي الأمم المتحدة بسبب قيامهم بعملهم الإنساني، هي ذاتها المليشيا التي لطالما طالب المجتمع الدولي بالجلوس معها على طاولة المفاوضات".

وقال: "إن هذه المناسبة لا تذكرنا فقط بمعاناة هؤلاء الأبرياء، وإنما تذكرنا أيضاً بحقيقة جهرية لا ينبغي أن تغيب عن أي نقاش حول اليمن، وهي أن هذه الجماعة التي تحتجز موظفي الأمم المتحدة بسبب قيامهم بعملهم الإنساني، هي ذاتها المليشيا التي لطالما طالب المجتمع الدولي بالجلوس معها على طاولة المفاوضات".

وقال: "إن هذه المناسبة لا تذكرنا فقط بمعاناة هؤلاء الأبرياء، وإنما تذكرنا أيضاً بحقيقة جهرية لا ينبغي أن تغيب عن أي نقاش حول اليمن، وهي أن هذه الجماعة التي تحتجز موظفي الأمم المتحدة بسبب قيامهم بعملهم الإنساني، هي ذاتها المليشيا التي لطالما طالب المجتمع الدولي بالجلوس معها على طاولة المفاوضات".

وقال: "إن هذه المناسبة لا تذكرنا فقط بمعاناة هؤلاء الأبرياء، وإنما تذكرنا أيضاً بحقيقة جهرية لا ينبغي أن تغيب عن أي نقاش حول اليمن، وهي أن هذه الجماعة التي تحتجز موظفي الأمم المتحدة بسبب قيامهم بعملهم الإنساني، هي ذاتها المليشيا التي لطالما طالب المجتمع الدولي بالجلوس معها على طاولة المفاوضات".

وقال: "إن هذه المناسبة لا تذكرنا فقط بمعاناة هؤلاء الأبرياء، وإنما تذكرنا أيضاً بحقيقة جهرية لا ينبغي أن تغيب عن أي نقاش حول اليمن، وهي أن هذه الجماعة التي تحتجز موظفي الأمم المتحدة بسبب قيامهم بعملهم الإنساني، هي ذاتها المليشيا التي لطالما طالب المجتمع الدولي بالجلوس معها على طاولة المفاوضات".

وقال: "إن هذه المناسبة لا تذكرنا فقط بمعاناة هؤلاء الأبرياء، وإنما تذكرنا أيضاً بحقيقة جهرية لا ينبغي أن تغيب عن أي نقاش حول اليمن، وهي أن هذه الجماعة التي تحتجز موظفي الأمم المتحدة بسبب قيامهم بعملهم الإنساني، هي ذاتها المليشيا التي لطالما طالب المجتمع الدولي بالجلوس معها على طاولة المفاوضات".

النائب العام يبحث مع رئيس مؤسسة تواصل الكويتية مشاريع التنمية



في مجال التنمية البشرية. وفي ختام اللقاء أشاد النائب العام بدور دولة الكويت وترايط المصالح المشتركة بين البلدين الشقيقين ودورها الريادي والسباق في مجال دعم العمل الخيري والإنساني، بالإضافة إلى دور مؤسسة تواصل في التنمية البشرية.

التقى النائب العام القاضي قاهر مصطفى علي صباح أمس، في ديوان النيابة العامة، رئيس مؤسسة تواصل الكويتية للتنمية البشرية راند إبراهيم، ونائبه الدكتور عماد عبد الرحيم، اللذين استعرضا خلال اللقاء ما تقوم به مؤسسة التواصل للتنمية

الانسانية الكويتية من أعمال خيرية في المناطق المحررة في الجمهورية اليمنية؛ وذلك لدعم مشاريع التنمية البشرية والتعليم.

وخلال اللقاء، تم مناقشة الأعمال في المؤسسات العدلية والمشاريع والمباني، حيث تم التطرق إلى إمكانية توقيع مذكرة تفاهم بين النيابة العامة والمؤسسة مستقبلاً

عند/ خاص: تعلن المواطنة / إيمان علي إسماعيل محمد عن فقدان جواز سفر صادر من م / عدن يحمل رقم 13328975 ويرجى ممن يعثر عليه تسليمه إلى شرطة الملا.

● يعلن المواطن / محمد سنان حسن عبدالله عن فقدان رخصة قيادة رقم 140827 صادرة من عدن ويرجى ممن يعثر عليها تسليمها إلى شرطة الشيخ عثمان.

● تعلن المواطنة / مكة عيروس عقيل عبد القادر عن فقدان بطاقة شخصية إلكترونية صادرة من عدن / ويرجى ممن يعثر عليها تسليمها إلى شرطة الملا.

● يعلن المواطن / وليد قائد محمد مقبل القبايطي عن فقدان بطاقة سجل تجاري رقم 012466 صادر عدن + بطاقة ضريبية رقم 03994 صادرة من ضرائب عدن + بطاقة تأمينية رقم 21818 صادرة من التأمين عدن ويرجى ممن يعثر عليها تسليمها إلى شرطة الردين.

● يعلن المواطن / أحمد أمين سعيد علي عن فقدان جواز سفر صادر من م / عدن يحمل رقم 16771913 ويرجى ممن يعثر عليه تسليمه إلى شرطة الملا.

● يعلن المواطن / سالم محمد راجح زين عن فقدان شهادة جامعية درجة البكالوريوس إدارة أعمال تحمل رقم 0108613 صادرة من جامعة عدن ويرجى ممن يعثر عليها تسليمها إلى شرطة الملا.

● يعلن المواطن / نادر علي محمد علي الصلاحي عن فقدان جواز سفر صادر من القنصلية اليمنية القاهرة رقم 14259233 بتاريخ إصدار 25 / 8 / 2024م ويرجى ممن يعثر عليه تسليمه إلى شرطة كريت.

● يعلن المواطن / شهاب محمد قاسم الحمادي عن فقدان جواز سفر رقم 10483751 صادر من المهرة ويرجى ممن يعثر عليه تسليمه إلى إدارة البحث الجنائي تعز.

● يعلن المواطن / عبدالله محمد احمد سيف عن فقدان جواز سفر رقم 11374625 صادر من تعز ويرجى ممن يعثر عليه تسليمه إلى إدارة البحث الجنائي تعز.

● يعلن المواطن / دريب حميد حسن علي راجح عن فقدان جواز سفر رقم 14030051 صادر من عدن ويرجى ممن يعثر عليه تسليمه إلى إدارة البحث الجنائي تعز.

● يعلن المواطن / محمد صالح عبدالله دابي عن فقدان جواز سفر الأصل رقم 13810046 صادر من شبوة ويرجى ممن يعثر عليه تسليمه إلى شرطة

● يعلن المواطن / علي محمد علي احمد عن فقدان بطاقة شخصية رقم 390306352021 ويرجى ممن يعثر عليها تسليمها إلى إدارة أمن الشحر.

● يعلن المواطن / محمد سالم حميد باسيف عن فقدان بطاقة شخصية رقم 390306352021 ويرجى ممن يعثر عليها تسليمها إلى إدارة أمن الشحر.

مبارك الخطوبة

تقدم بأحر التهاني والتبريكات إلى الشاب الخلوقة

معاذ اسكندر ثابت الحاج

بمناسبة الخطوبة .. فألف مبارك وعقبال الفرحه الكبرى

المهنون: العم/عبدالباسط عبدالله محمد الحاج ،
وأولاد : ثابت عبدالله محمد الحاج، أولاد: عبدالمولى
أحمد محمد الحاج ، أولاد: محمداسعد قحطان ، أولاد:
محمد هاشم محمدغالب و قبيلة زيد سماخ عنهم/
شاهين ثابت عبدالله الحاج

إعلانات فقدان

● يعلن المواطن / عبدالرحمن صالح محمد احمد عن فقدان لوحة معدنية خلفية رقم 7658 عن خاصة بسيارة نوع فولفو موديل 2002م لون برتقالي ويرجى ممن يعثر عليها تسليمها إلى شرطة المدارة.

● يعلن المواطن / محمد فضل عبدالله عبدالسيد عن فقدان جواز سفر رقم 15412275 صادر من شبوة ويرجى ممن يعثر عليه تسليمه إلى شرطة مديرية ميفعة شبوة.

● تعلن المواطنة / رحمة علي صالح الشبوحى عن فقدان جواز سفر الأصل رقم 07939028 صادر من شبوة ويرجى ممن يعثر عليه تسليمه إلى شرطة عتق.

● يعلن المواطن / سعد ناصر العباد مبروك عن فقدان جواز سفر الاصل صادر من شبوة ويرجى ممن يعثر عليه تسليمه إلى شرطة عتق.

● يعلن المواطن / عبدالجيد محمد سعيد احمد عن فقدان بطاقة شخصية ذكية الأصل رقم 504409752829 صادر من شبوة ويرجى ممن يعثر عليها تسليمها إلى شرطة عتق.

● يعلن المواطن / هاشم طاهر محسن الجنيدى عن فقدان رخصة قيادة ويرجى ممن يعثر عليها تسليمها إلى شرطة التواهي.

● يعلن المواطن / متعب صالح عبدالله دابي عن فقدان جواز سفر الاصل صادر من السعودية ويرجى ممن يعثر عليه تسليمه إلى شرطة عتق.

● يعلن المواطن / فرج عيظة فرج بالعقل عن فقدان بطاقة شخصية ذكية الاصل رقم 752182050260 صادرة من شبوة ويرجى ممن يعثر عليها تسليمها إلى شرطة عتق.

● يعلن المواطن / هزاع مفرج مرزوق الكريبي عن فقدان جواز سفر الاصل رقم 7420497 صادر من شبوة ويرجى ممن يعثر عليه تسليمه إلى شرطة عتق.

● يعلن المواطن / يحيى عبده مهدي يحيى يحيى عن فقدان جواز سفر باسم/ عبده مهدي يحيى يحيى صادر من عدن ويرجى ممن يعثر عليه تسليمه إلى أقرب مركز شرطة.

● تعلن المواطنة / فتحية عبدالرحيم عبدالله سعيد الجنيد عن فقدان جواز سفر صادر من تعز يحمل رقم 09668709 ويرجى ممن يعثر عليه تسليمه إلى البحث الجنائي تعز.

● يعلن المواطن / محمد سالم حميد باسيف عن فقدان بطاقة شخصية رقم 390306352021 ويرجى ممن يعثر عليها تسليمها إلى إدارة أمن الشحر.